



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

كلمة

معالي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي،
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

في افتتاح دورة

حول

"أطر المالية العامة"

بالتعاون مع

مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الاوسط

الرباط، 22 ابريل – 3 مايو 2019

حضرات الأخوات والأخوة

يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى معالي محمد بنشعبون وزير الاقتصاد والمالية على تلبية الرغبة بعقد دورة "أطر المالية العامة" في مدينة الرباط، متمنياً لبلدنا الغالي المملكة المغربية مزيداً من التقدم والازدهار. كما يسعدني أن أرحب بكم أجمل ترحيب في بداية الدورة التي ينظمها معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الاوسط، متمنياً للدورة كل أسباب النجاح.

حضرات الأخوات والأخوة

تلعب مالية الحكومة والسياسة المالية دوراً هاماً في تحقيق الإستقرار الاقتصادي الكلي والنمو طويل الأجل القابل للاستمرار بشكل عام، وفي الاقتصادات العربية بشكل خاص. يعود ذلك من جهة إلى أهمية القطاع العام في اقتصاداتنا العربية وإلى طبيعة الإيرادات غير الضريبية، خاصة الإيرادات النفطية، التي تصب في خزينة الدولة وتشكل جزءاً مهماً من ميزانيتها. في هذا الإطار ولتجنب الآثار العكسية للتقلبات في أسعار النفط، فإن هناك حاجة ملحة إلى تبني سياسات حكيمة للتعامل مع التطورات، بالتالي تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وإيجاد مصادر للإيرادات مثل تطوير وتفعيل النظم الضريبية ورفع كفاءتها وعدالتها وتنويع مصادر الدخل من خلال تطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى خاصة في الدول العربية المصدرة للنفط. كذلك العمل على ترشيد الإنفاق العام والتركيز على الإنفاق الرأسمالي الذي من شأنه أن يسهم في تحقيق حيز مالي يتيح للدول العربية تفعيل حزمة الإصلاحات الهيكلية على مستوى المالية العامة ويساهم في الوقت نفسه في تعزيز الإستقرار المالي والنمو الشامل.

حضرات الأخوات والأخوة

إن دور مالية الحكومة في الإقتصاد الكلي يتعدى السياسة المالية ليشمل أمور تتعلق بالدين العام وإصلاح الضرائب والإنفاق وشركات القطاع العام. فلا يخفى عليكم أن معدلات الإنفاق المرتفعة مقارنة بمحدودية الإيرادات وتذبذبها قد يؤدي إلى مستويات عالية من الدين العام.

وهذا لا يدعو فقط إلى ضرورة تبني سياسة سليمة لإدارة الدين العام بهدف تخفيف أعبائه وإبقائه في حدود معقولة، بل يتطلب إصلاح النظام الضريبي لزيادة إيراداته ورفع كفاءته وعدالته. كما ينبغي العمل على تبني سياسة إصلاح النفقات المتنامية مثل نظام التقاعد والرعاية الصحية الحكومية، هذا علاوة على الحاجة الملحة لمعلومات عالية الجودة وذات مستوى عال من الشفافية والمسؤولية.

لتحقيق هذه الاهداف لا بد من وضع إطار عام للسياسة المالية بحيث يتضمن الأساليب والأدوات التي يجب أن تستخدمها الحكومات من أجل ضمان قابلية استمرارية السياسة المالية للاستدامة، ومن عدم زيادة في أعباء الدين العام هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى عدم التأثير على الانفاق الذي ربما يؤدي إلى عدم تحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

تركز الدورة على المحاور الرئيسية التالية:

- نطاق تغطية وشمولية الإحصاءات المالية.
- احتساب وتقييم موقف المالية العامة.
- أهمية الاطار العام للسياسة المالية ومزايا إرساء قواعد ومجالس المالية العامة.
- الشفافية والافصاح وأهميتهما في تحقيق أهداف السياسة المالية.
- الاطار العام للسياسة المالية في الدول الغنية نسبياً في ظل التقلبات بأسعار النفط والسلع.
- إدارة المخاطر المالية والافصاح عنها.

حضرات الأخوات والأخوة

يسعدني في هذا الصدد أن أرحب بالخبراء المميزين المشاركين بتقديم مواد الدورة، كما أود الاشادة بالتعاون البناء والمثمر مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الاوسط آملاً ومتطلعاً إلى استمرارية التعاون.

في النهاية، أتمنى لكم دورة موفقة وكذلك طيب الاقامة في مدينة الرباط.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

س ق / ل ص